جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
المؤتمر الدولي الرابع للدراسات والبحوث البيئية
" بيئـــة مستدامـــة ذكيـــة "

Journal of Environmental Studies and Researches (2017), 7(2-C):802-809

علاقة معايير التنمية المستدامة بالتعليم الجامعى
(بالتطبيق على جامعة طيبة)

هالة أبوالفتوح سالم السعدنى [1] – جمال عبدالسميع محمد [2]- نبيل نصر الحفناوى[3].

1 . كلية المجتمع , جامعة طيبة , المملكة العربية السعودية
2 . معهد الفراعنة العالى للحاسب بالمريوطية
3- معهد الدراسات والبحوث البيئية , جامعة مدينة السادات

الملخص

أجرى البحث بهدف تقييم أثر معاييرالتنمية على رؤية واستراتجية الجامعات من خلال التركيز على أبعاد أساسية البعد البيئى، ،بعد التنمية البشرية، وأثر ذلك على صياغة استراتيجيات جامعة طيبة وترجمتها إلى أهداف إستراتيجية ، إنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في غياب استراتيجية، تخضع العلاقة بين التعليم الجامعى وجوانب التنمية المختلفة إلى المبدأ العام في التفاعل بين مختلف جوانب المجتمع، فالتعليم الجامعى يؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة ويتأثر بها حيث يبرز دور التعليم بشكل مباشر في تنمية الموارد البشرية، وبالتالي فإن المورد البشري أضحى أكثر أهمية وتأثيراً من المورد المادي في إنجاح جهود التنمية، ولكي تتمكن الدول العربية من المنافسة في عالم الاقتصاد وفي رحاب ظاهرة العولمة Globalization فإنه من الضروري بمكان للدول العربية أن تتبنى نظاماً تعليمياً قادراً على تنمية القدرات الإبداعية للطلاب وتعظيم قدراتهم على التخيل والابتكار والتفكير، فإنه يتبيّن لنا أن العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة هي علاقة لا انفصام فيها ما دام التعليم يعد الكوادر البشرية أو رأس المال البشري، فإنه هذه الدراسة تحليلية لواقع التعليم الجامعى في الوطن العربي، وأثر معايير التنمية المستدامة على التعليم الجامعى من واقع دراسة تطبيقية على جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية، وقد أظهرت النتائج عدم التنسيق بين سياسات التعليم الجامعى من ناحية، وسوق العمل من ناحية أخرى، وجود تأثير للبعد البيئى وبعد التنمية البشرية والتى تتطلبها معايير التنمية المستدامة، كما ان ادارة الجامعة تشجع وتدعم نمط العمل بروح الفريق الواحد وان موارد الجامعة يتم استخدامها في تحقيق اهداف الجامعة.

مقدمة

تسعى دول العالم خلال الآونة الحالية إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة والتى تحقق أهداف التنمية دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة من الموارد،وقد أصدر البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية مجموعة IFCمن معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية فى1يناير2012، والتي تصف التزامات السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية بالاستدامة البيئية والاجتماعية، وسياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات بتحقيق الشفافية في عملياتها، ويوضح التزاماتها بالإفصاح المؤسسي فيما يتعلق بخدماتها الاستثمارية والاستشارية وتهدف إلى المساعدة في تجنب المخاطر والآثار، والتخفيف منها، وإدارتها، باعتبارها وسيلة لأداء الأعمال على نحو مستدام .

ولما كانت الموارد الاقتصادية – سواء كانت موارد متجددة أم غير متجددة –موارد محدودة، وقد يصل معدل نموها السنوى أقل من معدل النمو السكانى السنوى مما يؤدى إلى ضرورة البحث عن الأساليب التى من شأنها تحقيق التوازن الأمثل بين نمو كل من الموارد ونمو السكان، مما يؤدى إلى توفير الاحتياجات الخاصة بالأجيال القادمة من هذه الموارد، ومن هنا كان لابد من التطرق الى مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها ومؤشراتها ومتطلباتها وعلاقتها بالآثار البيئية وأيضا علاقتها بالتعليم وخاصة التعليم الجامعى

مشكلة البحث:

في معظم دول العالم العربي، ويمكن إجمال أهم المشكلات في الآتي:

1. عدم ربط أهداف التعليم ومضمونه بأهداف التنمية .
2. شيوع التعليم القائم على الحفظ الذي يحول دون اكتساب الدارسين لمهارات العمل والإنتاج.
3. عدم الاهتمام بتدريس علوم العصر (اللغات والعلوم والرياضيات وتقنيات الحاسوب) أو تدريسها بأساليب وطرق تقليدية غير قابلة للتدريب والتوظيف وإعادة التدريب، هذا فضلاً عن عدم التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي في عصر المعلوماتية.
4. ضعف مستوى تحصيل الذكور مقارنة بالإناث في العلوم والرياضيات، مما أدى إلى وصول أفواج ضخمة من الإناث إلى التعليم العالي، وبما يؤثر على القدرة الإنتاجية وتحقيق أعلى درجات التنمية البشرية.
5. ضعف الكفاءة بدرجات متفاوتة وعدم قدرتها على قدراتها ومقاومتها للتغيير والتحديث.
6. لقد أدى الخلل الهيكلي في نظام التعليم والتدريب في دول الخليج إلى ظهور خلل هيكلي في تركيبة العمالة، ومن ثم نتج خلل هيكلي في التركيبة السكانية أدى إلى الاعتماد على عمالة وافدة رخيصة الكلفة متدنية المهارة، مما يحول دون تحقيق معدلات عالية في التنمية المستدامة من خلال إعداد القوى البشرية وتنميتها.
فإنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في غياب استراتيجية الاعتماد على الذات، كما أن الفرص المتاحة للعمالة الوافدة تمثل فاقداً تربوياً وفرصاً ضائعة للعمالة المواطنة.
7. وجود فجوة بين التعليم العام والتعليم العالي تتصل بمتطلبات التعليم الجامعي، مما يعني عدم التنسيق بين سياسات التعليم العام والعالي من ناحية، وسوق العمل من ناحية أخرى.، من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية

تساؤلات البحث:

- هل يوجد تأثير لوجود أهداف إستراتيجية للمؤسسة التعليمية على التنمية المستدامة لها؟

أهداف البحث

يهدف البحث الى :

- تحليل أثر إستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن على فعالية التنمية المستدامة بمؤسسات التعليم الجامعى.

أهمية البحث

ترجع أهمية الدراسة فى محاولة مواكبة التطورات العالمية لتطوير التعليم وخاصة التعليم العالى من خلال تحقيق أهداف مجتمعية وتنمية متواصلة ومستمرة ، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال :

- توفر دليل عملي يتناول استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن فى مصر والبلاد العربية.
- المساعدة فى كيفية معالجة القصور فى المعلومات عن بطاقة الأداء المتوازن.
- المساهمة فى وضع أهداف إستراتيجية لمؤسسات التعليم العالى.
- مساعدة المسئولين فى تقييم الأداء فى مؤسسات التعليم العالى.
- تقديم دليل ميدانى على أهمية إستخدام بطاقة الأداء المتوازن فى تقييم الأداء

الدراسات السابقة

فى عام 2008 قام، مصطفى بدراسة هدفت إلى إبراز دور الطلبة كمفتاح لبوابة التنمية المستدامة للجامعة والمجتمع عندما يحسن توجيههم وتأهيلهم ، بوسائل تحريك الجو العلمي في الجامعة وتفعيله من خلال الطلبة، بما يحقق تحسين المستوى العلمي لهم ولأساتذتهم، ورفع درجة جودة الأداء الجامعي، دور برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، تحقيق تنمية مستدامة لعمليتي التعليم والتعلم الذاتي في الجامعة والمجتمع .

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا لحل مشكلات حقل العمل لقاء تحمل تلك المؤسسات تكاليف البحث ووضع أجور مناسبة للجامعة وللباحثين وتحسين التجهيزات المستخدمة في البحوث.
- إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبي حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة،لاسيما الدراسات التقنية والعلمية الحديثة والدراسات التخصصية.

وفى عام 2009 قام، عبدالعزيز بدراسة هدفت إلى قياس فاعلية برنامج بيئى لتنمية المفاهيم والإتجاهات البيئية لطلاب المرحلة الثانوية، اعداد برنامج فى التربية البيئية لطلاب المرحلة الثانوية التجارية بمصر، تنمية المفاهيم والاتجاهات البيئية لطلاب المرحلة الثانوية التجارية.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يوجد فروق ذو دلالة بين متوسط درجات الطلاب قبل وبعد تطبيق البرنامج ى مقياس الاتجاهات.
- يوجد ارتباط دال بين درجات الطلاب ومقاييس الاتجاهات البيئية وهذا يؤكد تحصيل الطلاب للمعلومات والمفاهيم البيئية، واكتسابهم للإتجاهات البيئية.
- يجب تقييم متكامل للآثار البيئية لجميع المؤسسات التعليمية .
- ضرورة تضمين المفاهيم البيئية بالبرنامج ضمن مقررات الطلاب .

وفى عام 2013 قام، سلوم بدراسة هدفت إلى تحليل وتقييم العلاقة بين النظرية والتطبيق فى مجال المحاسبة عن الموارد الطبيعية كأحد الموارد الطبيعية، وأهمية المحاسبة عن الموارد الطبيعية فى عملية التنمية المستدامة، وهل يؤثر القياس والإفصاح المحاسبى عن تكلفة الموارد الطبيعية على إتخاذ القرارات، وهل يتم الإعتماد على المعلومات المالية للحفاظ على الموارد واستدامتها.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ضرورة تجميع البيانات المالية الخاصة بالموارد الطبيعية وادراجها ضمن القوائم والتقارير المالية لمساعدة متخذ القرار.
- البيانات المالية الخاصة بالموارد الطبيعية تعد أساس التخطيط الإستراتيجى والتنمية المستدامة.
- التخطيط السليم للإستدامة يبنى على إدراج الموارد البشرية المتخصصة فى المحاسبة البيئية.
- يتم الإعتماد على محاسبة الموارد الطبيعية فى التخطيط الإستراتيجى.

وفى عام 2016 قام، عبد الرحيم بدراسة هدفت إلى التعرف على عناصر بيئة العمل داخل مؤسسات التعليم العالى، والوقوف على مدى تأثير بيئة العمل على المؤسسة التعليمية وقدرتها على الاستمرار، والتعرف على عناصر بيئة العمل داخل مؤسسات التعليم العالى ، ودراسة اثر تطبيق معايير الجودة الشاملة على بيئة العمل باستخدام القياس المتوازن للأداء.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة لجودة بيئة العمل بين المعاهد العليا الخاصة التى تطبق معايير الجودة والتى لاتطبقها.
- لا توجد فروق ذات دلالة لجودة بيئة العمل بين المعاهد العليا الخاصة التى تطبق معايير الجودة والتى لاتطبقها.
- ضرورة التوعية بضرورة الاخذ فى الإعتبار عناصر بيئة العمل عند وضع الخطط.

وفى عام 2016 قام، مساعد بدراسة هدفت إلى وصف الوعى البيئى لطلاب المرحلة الثانوية فى اطار التربية البيئية، وما هو مستوى الوعى البيئي لدى الطلاب ، وهل يختلف مستوى الوعى لدى الطلاب بإختلاف الجنس وهل يختلف مستوى الوعى حس العمر او مستوى التعليم؟

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة موجبة بين التربية البيئية والوعى البيئى لدى طلاب المرحلة الثانوية بدولة الكويت.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية فى الوعى البيئى لدى الطلبة فى ضوء التخصص الدراسى لصالح الشعبة الأدبى .
- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية فى الوعى البيئى للطلاب حسب الجنس(بنين- بنات)

التعليق على الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على مدى الارتباط بين بطاقة الأداء المتوازن والتنمية المستدامة، كما إن معظم الدراسات توصلت الى ضرورة التوصل إلى مدخل مقترح يمكن من خلاله إستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن فى مجال التعليم العالى فى إطار من التنمية المستدامة وهو ما تعرضت له الدراسة الحالية.

- تمتاز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة فى كونها ربطت بين بعد التنمية البشرية، البعد البيئى)، ودراسة العلاقة بين استخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء والتخطيط الإستراتيجى في جامعة طيبة.

المنهجية ومصادر جمع البيانات :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وقد تم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

- **المصادر الثانوية:** وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.
- **المصادر الأولية**: وتتكون من استبانه اعدت خصيصا لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة عن النظام المالى والإدارى المطبق في جامعة طيبة، كما تم استخدم البرنامج الإحصائيSPSS لتحليل الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة

ولتحقيق هدف البحث تم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، تتكون من 120 مفردة من أعضاء هيئة التدريس ، الموظفون الإداريون، الطلاب في جميع الكليات بجامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية.

وأيضا من خلال المقابلات الشخصية، كما تم إجراء دراسة ميدانية باستخدام أسلوب الاستقصاء لمعرفة آراء المستقصى منهم لاستكمال أهداف الدراسة النظرية واختبار فروض الدراسة.

متغيرات وفروض البحث

أ - المتغيرات

تقوم هذه الدراسة على بحث مدى تأثيرمعايير التنمية المستدامة (متغير مستقل) على الأهداف الاستراتيجية للجامعات (متغير تابع)

ب الفروض

- لايوجد تأثير جوهرى للإلتزام البيئ على التنمية المستدامة للجامعة محل الدراسة.
- لايوجد تأثير جوهرى للتنمية البشرية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعةعلى التنمية المستدامة للجامعة محل الدراسة

تقسيم البحث :

المبحث الاول :

يشمل مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها ومعايير التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة بالتعليم الجامعى وفقا للمعايير الدولية .

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

قد عرف العديد من العلماء التنمية المستدامة **فقد**عرفها الاقتصادي "روبرت سولو ROBERT SOLOW" في عام 1991 بأنها: «عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي » فهو بذلك لا يركز على الموارد المستهلكة من طرف الجيل الحالي فقط والتي تنتقل وتورث للأجيال القادمة غير أن أوسع التعريفات شيوعا للتنمية المستدامة تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء علي الفقر

بين فئات المجتمع والمشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للجميع،وتحسين إنتاجية الفقراء، وتبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية.

إن الهدف الأساسى للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل،مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئى، ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن ديناميكى بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى، بذلك

يتضح أن التنمية المستدامة تهدف إلى:

*التأكيد على ضرورة الاستغلال والاستخدام والتسيير العقلاني والمحكم والرشيد للإمكانيات والموارد المتاحة للاقتصاد مهما كانت نوعها(مادية، مالية، بشرية ...).

*التقليل قدر الإمكان (المستطاع) من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر أو موارد الاقتصاد وعلى البيئة.

*السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تساعد على إيجاد بدائل للموارد غير المتجددة ورفع كفاءة استخدامها بما لا يضر الأجيال القادمة وتأمين مستقبلها وإحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع .

وقد حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة، وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم والتي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، النوع الاجتماعي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية.

وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسة بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى:

- **مؤشرات اقتصادية** : بنية ،قتصادية ، انماط انتاج واستهلاك
- **مؤشرات اجتماعية** : صحة، تعليم ، مساواة اجتماعية،أمن ،سكان
- **مؤشرات بيئية**:غلاف جوى، بحار ومحيطات،مياه العذبة، أراضى،تنوع البيولوحى
- **مؤشرات مؤسسية**: البحث العلمى ، المعلومات ، العلماء

ثانياً : معايير التنمية المستدامة وأهدافها

أصدر البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)مجموعة من معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية فى1يناير2012 والتي تصف السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية وسياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات والتزامها بتحقيق الشفافية والحكومة الرشيدة في عملياتها، ويوضح التزاماتها بالإفصاح المؤسسي فيما يتعلق بخدماتها الاستثمارية والاستشارية وتهدف إلى المساعدة في تجنب المخاطر والآثار البيئية، والتخفيف منها، وإدارتها، باعتبارها وسيلة لأداء الأعمال على نحو مستدام، **من خلال ثمانية معايير هى:**

1.تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها
2.العمال وأوضاع العمل
3. كفاءة الموارد ومنع التلوث
4.صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها
5.الاستحواذ علي الأراضي وإعادة التوطين القسري
6.حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
7.الشعوب الأصلية
8.التراث الثقافي

ويمكن اختصار أهداف التنمية المستدامة من واقع المعايير التى وضعها البنك الدولى عام 2012 والتى تتحدد أهداف تقييم الأثر البيئى **ومن خلال ذلك يمكن أن نقول أن التنمية المستدامة تهدف الى :**

- تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية.
- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- الحفاظ على عناصر التنوع البيولوجى (النباتات/ الطيور/ الحيوانات.... الخ
- تحسين بيئة العمل والحد من التلوث البيئى الناتج عن المشروعات الجديدة.
- تخفيض كميات الإهدار فى المواد والخامات والطاقة.
- زيادة الوعى البيئى لدى أفراد المجتمع.

ثالثاً ـ متطلبات التنمية المستدامة وفقاً للمعايير الدولية

يحدد إطار مؤسسة التمويل الدولية المعني بالاستدامة الالتزام الإستراتيجي للمؤسسة تجاه التنمية المستدامة، ويعد جزءاً لا يتجزأ من نهج المؤسسة تجاه إدارة المخاطر، ويتألف إطار الاستدامة من سياسات المؤسسة ومعايير أدائها المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية، وسياستها لإتاحة الحصول على المعلومات، وتصف التزامات المؤسسة وأدوارها ومسؤولياتها المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية وتحقيق ويوضح التزاماتها بالإفصاح المؤسسي فيما يتعلق بخدماتها الاستثمارية والاستشارية,ومعايير الأداء موجهة للجهات المتعاملة مع المؤسسة، وتهدف إلى المساعدة في تجنب المخاطر والآثار، والتخفيف منها، وإدارتها، باعتبارها وسيلة لأداء الأعمال على نحو مستدام، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة والتزامات الجهة المتعاملة بالإفصاح فيما يتعلق بالأنشطة التي تتم على مستوى المشاريع. وفي حالات الاستثمار المباشر (بما في ذلك تمويل المشاريع والمؤسسات وتستخدم المؤسسة إطار الاستدامة بالإضافة إلى إستراتيجيات وسياسات ومبادرات أخرى لتوجيه أنشطة عملها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية العامة, ويجوز تطبيق معايير الأداء أيضاً.

ونجد أن معايير الأداء الثمانية والتى صدرت فى يناير 2012 من مؤسسة التمويل الدولية – مجموعة البنك الدولى والتي يجب على الجهات المتعاملة مع المؤسسة الوفاء بها على مدى عمر استثمار المؤسسة

وينطبق معيار الأداء رقم 1 على جميع المشاريع التي تتسبب في مخاطر وآثار بيئية واجتماعية,ويمكن أن تطبق أيضاً معايير أداء أخرى، تبعاً لظروف المشروع. ويجب أن تُقرأ معايير الأداء معًا مع الإشارة فيما بينها، عند اللزوم. وينطبق القسم الخاص بالمتطلبات في كل معيار أداء على جميع الأنشطة الممولة في إطار المشروع، ويتم تناول عدد من المواضيع المتداخلة مثل تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والمياه، في معايير الأداء المتعددة ويؤكد على أهمية إدارة الأداء البيئي والاجتماعي طوال مدة المشروع. ويعد نظام تقييم وإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية.

وقد يكون تقييم بعض المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها مسؤولية الحكومة أو أطراف أخرى، فعندما تتخذ الحكومة أو الغير قرارات التخطيط المبكرة بما يؤثر في اختيار موقع المشروع وتصميمه مثل توفير الأرض للمشروع، ربما تضمّن في مرحلة سابقة إعادة توطين مجتمعات محلية أو أفراد وأدى إلى فقدان التنوع البيولوجي، أو أي منهما، وعلى الرغم من أن الجهة المتعاملة لا يمكنها التحكم ولا حتى التأثير في هذه الإجراءات التي تتخذها الحكومات أوالأطراف الأخرى، يجب أن يحدد نظام الإدارة الفعال مختلف الكيانات المشاركة والأدوار التي تؤديها، وما يقابل ذلك من مخاطر تمثلها بالنسبة للجهة المتعاملة، وفرص التعاون مع الأطراف الأخرى للمساعدة على تحقيق نتائج بيئية واجتماعية تتفق مع معايير الأداء علاوة على ذلك.

كما يوجب احترام حقوق الإنسان، ويعني ذلك البعد عن التعدي على الحقوق الإنسانية للآخرين ومعالجة الآثار السلبية التي يمكن أن يسببها نشاط العمل على حقوق الإنسان أو أن يسهم فيها. ويشتمل كل معيار من معايير الأداء على عناصر متعلقة بأبعاد حقوق الإنسان التي قد يواجهها المشروع أثناء عملياته، ومن شأن إجراء العناية الواجبة، استنادا إلى معايير الأداء تلك، أن يمكن الجهة المتعاملة مع المؤسسة من معالجة العديد من القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان في مشاريعها.

ثانياً : العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة

تخضع العلاقة بين التعليم الجامعى وجوانب التنمية المختلفة إلى المبدأ العام في التفاعل بين مختلف جوانب المجتمع، فالتعليم الجامعى يؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة ويتأثر بها حيث يبرز دور التعليم بشكل مباشر في تنمية الموارد البشرية التي تُعنى بعمليات زيادة المعرفة وإكساب المهارات والقدرات لقوى العمل، وتوصف التنمية البشرية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، هذا فضلاً عن إعداد تلك القوى البشرية إعداداً متكاملاً عقلياً وجسمياً ونفسياً واجتماعياً لإدارة شؤون البلاد السياسية، فالتنمية البشرية تعتبر مفتاح مسايرة العصر ومتغيراته.

إن الإنفاق على التعليم يعتبر استثماراً في الإنسان لتكوين مايسمى رأس المال البشري، وبالتالي فإن المورد البشري أضحى أكثر أهمية وتأثيراً من المورد المادي في إنجاح جهود التنمية، بل إن المكوّن البشري أصبح أهم مكوّنات معادلة التنمية، عليه فإن التعليم يعتبر من العوامل الفاعلة في إحداث التنمية المستدامة، ولاسيما في هذا العصر الذي يتميز بالثورة المعرفية والمعلوماتية، مما أدى إلى أن يتحوّل الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد معرفي كثيف الاستخدام للمعرفة والتقانة، ولكي تتمكن الدول العربية من المنافسة في عالم الاقتصاد الكوني، وفي ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية بعد إنشاء WTOمنظمة التجارة الدولية، وفي رحاب ظاهرة العولمة Globalization فإنه من الضروري بمكان للدول العربية أن تتبنى نظاماً تعليمياً قادراً على تنمية القدرات الإبداعية للطلاب وتعظيم قدراتهم على التخيل والابتكار والتفكير بعيداً عن عمليات التلقين والحفظ والاستظهار وانتقال المبادرة من المعلم إلى المتعلم، ومن التعليم إلى التعلم، وبالتالي التركيز على ثقافة الإبداع دون ثقافة الذاكرة، وفي هذا السياق فإنه يتبيّن لنا أن العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة هي علاقة لا انفصام فيها ما دام التعليم يعد الكوادر البشرية أو رأس المال البشري.

ولكي نتمكن من استشراف مستقبل التعليم ودوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة، فإنه حري بنا هنا أن نجري دراسة تحليلية لواقع التعليم العام والعالي في الوطن العربي، وتحديد أهم المعوقات والمشكلات التي أقعدته عن أداء دوره في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث ما زال الوطن العربي يصنف من بين دول العالم الثالث الأقل نمواً، على الرغم من الثروات الطبيعية والمادية البشرية المتوافرة فيه، ولذا فيجب على المؤسسات التعليمية الإهتمام بحسابات التكاليف البيئية إلى جانب التكاليف الإقتصادية وبالتالى ضرورة الإفصاح عن تلك التكاليف البيئية .

المبحث الثانى:

الدراسة التطبيقية

ويهدف هذا المبحث إلى إختبار صحة فروض الدراسة من خلال الدراسة الميدانية ودراسة أثر إستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء فى رؤية واستراتيجية الجامعة ، ويشتمل منهجية الدراسة، الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة وتحليل النتائج.

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الميدانية فى تجميع وتحليل البيانات بجامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية والتى تدعم الدراسة النظرية، واختبار مدى توافق الدراسة النظرية مع الواقع العملى، واختبار الفروض الإحصائية المتعلقة بالدراسة، وتعتمد الباحثة على دراسة تصميم قائمة استقصاء مناسبة لذلك الغرض، يتمثل مجتمع الدراسة فى أعضاء هيئة التدريس والموظفون والطلاب بجامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية وبعد جمع المعلومات من جميع مفردات العينة عن طريق دراسة مكتبية، تم اجراء التحليل من خلال حزمة البرامج الإحصائية المعروفة بإستخدام برنامج " Ver.23 SPSS" وقد تم الدراسة من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى : إختبار الثبات والصلاحية للمقاييس المستخدمة

معامل الثبات Reliability ويعنى استقرار المقياس وعدم تناقضة مع نفسه، أى يعطى نفس النتائج إذا أعيد تطبيقة على نفس العينة، ولإجراء اختبار الثبات لأسئلة قائمة الإستقصاء تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Gronbach's alpha ، وقد تم اختبارالقائمة، واتضح أن جميع قيم ألفا كرونباخ تتجاوز المستوى المقبول فى العلوم الاجتماعية وهو 60% مما يدل على أن قائمة الإستقصاء تتمتع بدرجة عالية من المصداقية فى جمع البيانات المطلوبة؟

المرحلة الثانية : الإحصائيات الوصفية واختبار الفروض المرتبطة بها

تتمثل الخصائص الأساسية لمتغيرات الدراسة فى تحديد كل من " المتوسط الحسابى والمتوسط المرجح والإنحراف المعيارى والتكرارات النسبية والأوزان المرجحة"، لتعكس صورة عامة عن متغيرات الدراسة والتحليل .

1- تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بإختبار الفرض الأول

•لا يوجد تأثير لأبعاد بطاقة القياس المتوازن للأداء على رؤية والتوجهات الإستراتيجية بالجامعة.

النتائج:

- يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للبعد البيئى لبطاقة الأداء المتوازن على التنمية المستدامة للجامعة.
- يوجد إتفاق عام بين آراء المستقصى حيث يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية حول وجود تأثير جوهرى لأنشطة جامعة طيبة على البيئة المحيطة والمجتمع المحلى ورضاء العملاء.
- يوجد إتفاق عام بين آراء المستقصى منهم حول وجود تأثير لبعد التنمية البشرية لبطاقة الأداء المتوازن على التنمية المستدامة، كما ان ادارة الجامعة تشجع وتدعم نمط العمل بروح الفريق الواحد وان موارد الجامعة يتم استخدامها في تحقيق اهداف الجامعة.
- ان ادارة الجامعة تحرص علي تطوير قدرات العاملين عن طريق برامج التدريب .

التوصيات:

1. يجب أن يتم تناسق وتناغم بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في خدمة المجتمع وقضايا التنمية وسوق العمل.
2. تعمل الجامعات على معالجة مشاكلها المالية بطرق علمية صحيحة بدلا من استغلال التعليم العالي لإخفاء المشكلة وفتح تخصصات وبرامج دراسات عليا تساهم في التنمية المستدامة وحل مشكلة البطالة
3. ضرورة رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة وتشجيع الجهود لحماية البيئة من خلال ورش عمل ودورات تدريبية لأعضاء هيئة التريس والموظفون بالجامعات .
4. ضرورة توفير المعلومات الشاملة المتكاملة واستحداث نظام جديد يلبى احتياجات القائمين على التعليم الجامعى لمعرفة التكاليف البيئية.
5. ضرورة التنسيق بين سياسات التعليم الجامعى من ناحية، وسوق العمل من ناحية أخرى.